

15 فبراير/شباط 2018

رقم الوثيقة: MDE 31/7903/2018

اليمن: ما زال المدنيون محاصرين بالنزاع
بيان مكتوب مقدم إلى الدورة 37 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
(26 فبراير/شباط - 23 مارس/آذار 2018)

مقدمة

في سبتمبر/أيلول 2017، وأثناء دورته السادسة والثلاثين، اتخذ "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة قراراً إنجازاً مهماً بتفويض "مجموعة الخبراء البارزين" صلاحية التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن، وتحديد الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات، حيثما أمكن ذلك. ويشكل القرار خطوة أولى نحو إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والخروقات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب. كما يبعث برسالة لا تخفى على أحد إلى جميع أطراف النزاع بأن سلوكها سوف يخضع للتفحص الدقيق، وأن ما ترتكبه من انتهاكات لن يمر دون عقاب. وعلى الرغم من أهمية هذا القرار، فما زال اليمنيون يعانون على أيدي جميع أطراف النزاع، التي تواصل تغفل التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فطبقاً لتقارير "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"، أدى النزاع في اليمن، حتى سبتمبر/أيلول 2017، إلى مقتل ما لا يقل عن 5,144 مدنياً، وإلى نزوح 2,014,026 شخصاً داخل البلاد.

ومنذ سبتمبر/أيلول 2017، وثقت منظمة العفو الدولية جملة انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد جميع أطراف النزاع في اليمن. ففي صنعاء وعدن، عرّضت الاشتباكات بين الأطراف المتنازعة حياة المدنيين على نحو متكرر للخطر. كما لحق الدمار بحياة المدنيين جراء القصف الجوي والبري العشوائي، والاعتقالات التعسفية، وعمليات الاختفاء القسري، وأدت الأزمة الإنسانية المتصاعدة إلى اعتماد ما يربو على 22 مليون شخص على المساعدات للبقاء على قيد الحياة. وينبغي بذل المزيد من الجهد من أجل خلاص المدنيين المحاصرين في أتون الصراع، ووضع حد للانتهاكات والتجاوزات.

التحالف الذي تقوده السعودية

واصل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني دون عقاب. فقامت طائرات التحالف بقصف المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وحلفائهم، أو تلك المتنازع عليها، ولا سيما في محافظات صنعاء وحجة والحديدة وصعدة. وكان العديد من عمليات القصف هذه عشوائية أو غير متناسب أو موجهاً ضد مدنيين وأعيان مدنية. ففي أغسطس/آب 2017، أدى هجوم على حي سكني في جنوب صنعاء إلى مقتل 16 مدنياً، وجرح 17 غيرهم؛ وكانت أغلبية من قتلوا وجرحوا من الأطفال. كما تمكنت منظمة العفو الدولية من التوصل إلى استخلاص بأن القنبلة التي استعملت في تلك الحادثة هي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ بدء النزاع في مارس/آذار 2015، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، ودول أخرى، على منح التراخيص لتصدير أو نقل أسلحة استخدمت، أو كانت عرضة للاستخدام، في ارتكاب وتسهيل انتهاكات خطيرة في اليمن.

كما شنت القوات اليمنية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة في عدن حملة من الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختفاء القسري. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق 13 حالة لأفراد اعتقلوا تعسفاً على يد هذه القوات في السنة الماضية؛ حيث احتجز بعض هؤلاء المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي أو أخضعوا للاختفاء القسري.

وفي الوقت نفسه، منع الائتلاف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان من السفر إلى اليمن على متن الرحلات الجوية للأمم المتحدة، فتقلصت إلى الحد الأدنى فرص التغطية الإعلامية للنزاع، بما أدى في نهاية المطاف إلى فرض تعميم إعلامي على ما يرتكب من انتهاكات.

الجماعات المسلحة: الحوثيون والقوات المناهضة للحوثيين

واصلت جماعة الحوثيين المسلحة والقوات المناهضة لهم، بما في ذلك الوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، استخدام أساليب قتالية تشكل انتهاكاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية. فأطلقت ذخائر تنفجر على نحو عشوائي، وتغطي مساحات واسعة عند انفجارها، بما في ذلك قذائف الهاون والمدفعية، على مناطق سكنية تسيطر عليها القوات المعارضة لها، أو تشكل موضع نزاع فيما بين هذه الأطراف، ما أدى إلى قتل وجرح مدنيين. وكانت مدينة تعز الأكثر تضرراً من ذلك، حيث تعرضت في الآونة الأخيرة لهجمات مكثفة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2018. كما واصل الحوثيون وحلفاءهم زرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد المحرمة دولياً، ما تسبب بإصابات في صفوف المدنيين، وكذلك تجنيد الأطفال وتكليفهم بمهام قتالية. وفي صنعاء، عرضت الاشتباكات بين قوات الحوثيين، والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح، حياة المدنيين على نحو متكرر للخطر.

وفي صنعاء وغيرها من المناطق التي يسيطرون عليها، واصل الحوثيون اعتقال الأفراد واحتجازهم تعسفاً، وأخضعوا العشرات للاختفاء القسري، وفرضوا أحكاماً بالإعدام عقب محاكمات بالغة الجور. وشملت قائمة من استهدفوا أشخاصاً كان "جرمهم" الوحيد هو ممارستهم حقهم في حرية التعبير، كالصحفيين والمنتقدين والبهائيين. ففي يناير/كانون الثاني، أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة" في صنعاء، الموالية للحوثيين، حكم الإعدام على حامد بن حيدرة، الذي ينتمي إلى الديانة البهائية، بذريعة التعاون مع إسرائيل وتزوير وثائق رسمية، وذلك عقب إخضاعه لمحاكمة بالغة الجور، بما في ذلك الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة، وللتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة. بينما جرت محاكمته في حقيقة الأمر بسبب معتقداته التي وقرت في ضميره، وأنشطته السلمية ضمن إطار انتمائه

للدين للبهائي. وفي يناير/كانون الثاني أيضاً، أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة" حكم الإعدام على ثلاثة أشخاص آخرين، بينهم امرأة، عقب محاكمة جائرة بدعوى تقديم المساعدة لدولة معادية.

تفاهم الحالة الإنسانية

يواجه اليمن اليوم أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج ما لا يقل عن 22.2 مليون يمني إلى المساعدات الإنسانية، في حين يشتبه بأن أكثر من مليون شخص مصابون بوباء الكوليرا. فهذه الأزمة من صنع البشر، واشتداد القتال قد أدى إلى تعمق الأزمة الإنسانية وتفاهمها، بينما أسهمت جميع الأطراف في عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها.

وعقب إطلاق قوات الحوثيين صاروخاً استهدف مناطق مدنية في الرياض على نحو غير قانوني أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، شدّد التحالف الذي تقوده السعودية بصورة غير قانونية حصاره البحري والجوي المفروض على اليمن. وعلى الرغم من التدابير التي أعلن عنها التحالف بتخفيف الحصار، من قبيل خطة "العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن"، واصل التحالف فرض القيود على المساعدات والواردات التجارية من السلع الأساسية، بزعم تطبيق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة للحوثيين. وقد أدت هذه القيود إلى تعميق الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع، وأسهمت في انتهاكات للحق في الصحة، وفي التمتع بمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحصول على ما يكفي من الطعام.

إن هذا السياق من انعدام القانون والإفلات من العقاب والانتهاكات يستدعي بصورة ماسة الحاجة إلى المساءلة، بدءاً بإجراء تحقيقات مستقلة، وحيادية وشفافة في مزاعم الانتهاكات، مروراً باتخاذ إجراءات تضمن تقديم من يشتبه بارتكابهم الانتهاكات إلى العدالة، ومحاکمتهم محاكمة عادلة، وانتهاء بتقديم التعويض الوافي والفعال للضحايا ولعائلاتهم. ومن هنا، يتوجب تخصيص الموارد الكافية "لمجموعة الخبراء البارزين"، كما ينبغي أن يلقي هؤلاء التعاون التام من جانب جميع أطراف النزاع.

في الختام، تدعو منظمة العفو الدولية جميع أطراف النزاع في اليمن إلى القيام بما يلي:

- التعاون التام مع "مجموعة الخبراء البارزين" أثناء تفحصهم للانتهاكات المزعومة من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن، من أجل التوصل إلى الحقائق وتحديد الجناة، وبغية ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة؛
- التقييد التام بالأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني عند التخطيط لأية عملية عسكرية وعند تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، ضمان عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة للتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية؛ ووضع حد للهجمات العشوائية والهجمات غير المتناسبة.
- ضمان تسهيل حرية الحركة لجميع العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وضمان إيصال معونات الإغاثة الإنسانية، والمستوردات التجارية والسلع الأساسية، إلى المدنيين المحتاجين إليها، دونما عراقيل وبصورة محايدة؛
- ضمان تقديم التعويض الكافي على وجه السرعة لضحايا الهجمات غير القانونية وعائلاتهم، بما في ذلك التعويض المالي ورد الاعتبار وإعادة التأهيل والإرضاء وكفالة عدم تكرار هذه الهجمات؛

• التوقف فوراً عن استعمال جميع الأسلحة العشوائية بطبيعتها والأسلحة المحرمة دولياً، بما في ذلك الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ وكذلك الأسلحة المتفجرة التي تلحق أضراراً واسعة النطاق، بما في ذلك مدفعية الميدان والهاونات، في محيط التجمعات السكنية للمدنيين.

كما تدعو منظمة العفو الدولية جميع الدول التي تزود أي طرف من أطراف النزاع في اليمن بالأسلحة إلى أن توقف على الفور عمليات نقل الأسلحة، إلى حين التأكد من عدم وجود أي خطر جوهري من أن تستخدم هذه الأسلحة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني، أو أن تسهل ارتكاب مثل هذه الانتهاكات. ويتعين أن تتضمن عمليات نقل الأسلحة إلى أي طرف من أطراف النزاع في اليمن كذلك ضمانات صارمة ملزمة قانوناً بأن يتقيد المستخدم الأخير لها بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبأن لا تفضي عمليات نقل الأسلحة هذه إلى استخدامها في اليمن.